دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري

أ. رانية هدار، باحثة بـ جامعة باتنة 01
haddarrania05@gmail.com

ملخص:

يساهم تجسيد الإدارة الإلكترونية في المنظمات العمومية في مكافحة الفساد الإداري من خلال محاربة مظاهره السلبية من وساطة ورشوة ومحسوبية وروتين و غيرها من الانحرافات الإدارية والوظيفية والقانونية التي تقف حائلا دون تطور النظم الإدارية، و تحرفها عن هدفها الأساسي و هو المصلحة العامة المجسدة في تقديم الخدمة العمومية التي تبقى المتضرر الأول من تدني مستوى العمل الإداري و انحراف سلوكياته. فالإدارة الإلكترونية كآلية فعالة أصبحت مطلبا ملحا و ضرورة حتمية لمكافحة الفساد الإداري، من خلال استخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة في العمل الإداري للقضاء على النمط التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمات العامة والتحول إلى النمط الإلكتروني الذي يتميز بالمرونة والديناميكية و الفعالية بما يوفر الوقت والجهد والتكلفة من جهة، و يعزز الشفافية والمساءلة والمحاسبة والعدالة و يساهم في تفعيل الرقابة الإلكترونية للكشف عن كل الانحرافات والتجاوزات والممارسات غير القانونية. التي تعتبر أساس الإدارة العامة الرشيدة من جهة أخرى، وبالتالي تحقيق إدارة أكثر كفاءة وفعالية للمنظمات العمومية و تقليل المظاهر السلبية للفساد الإداري.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الالكترونية، الإصلاح الإداري، مكافحة الفساد.

Abstract:

The shift towards E-administration in public organizations contributes to the fight against administrative corruption by combating its negative aspects of mediation, bribery, prejudices, routine, and other administrative functional and legal deviations that reduce the development of administrative systems and divert them from their primary objective. The first victim is the low level of administrative performance and the deviation of its behavior. Transparency, principles, accountability and justice may contribute to the activation of electronic monitoring to detect all irregularities and illegal practices, which is the basis of good public administration on the other hand, achieving more efficient and effective management of public organizations and reducing the negative aspects of administrative corruption.

Keywords: E-administration, Administrative reforms, Corruption

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية واسعة الانتشار في كل المجالات، ذات أبعاد و مظاهر متنوعة، و تتداخل فيها أسباب وعوامل مختلفة يصعب فصلها عن بعضها البعض، و التي تنعكس تأثيراتها و تداعياتها على مجمل العملية التنموية و بالتالي على رفاهية المواطن. و تزداد خطورة هذه الظاهرة لارتباطها بمحورين أساسيين في العملية التنموية، يتعلق الأول بالمورد المالي، عصب الدولة و ما يتمخض عنه من فساد مالي، بينما يشمل الثاني الوظيفة العامة نظرا لارتباط فعالية الأداء الإداري بسلوكيات و أخلاقيات العاملين بها، وما يتمخض عنها من فساد إداري.

في هذا الإطار، طرحت عدة أليات لمكافحة و مواجهة الفساد الإداري و الحد من أثاره السلبية، و لعل من أبرز هذه الأليات الإدارة الإلكترونية التي ترتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في إنجاز المعاملات و تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية، من خلال تعزيز مبادئ الحكم الراشد: الشفافية والمحاسبة والمساءلة في التسيير والتنظيم الإداري و بالتالي تحقيق إدارة أكثر كفاءة للمنظمات العمومية و تقليل المظاهر السلبية للفساد الإداري. و عليه نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن أن تساهم الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري؟.

للإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال معالجة المحاور التالية:

I-إطار مفاهيمي للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري.

II-مبادئ الحكم الراشد و دور الإدارة الإلكترونية في تعزيزها لمكافحة الحكم الراشد.

خاتمة تتضمن جملة من النتائج والاستنتاجات.

I-إطار مفاهيمي للإدارة الإلكترونية والفساد الإداري.

1-مفهوم الإدارة الإلكترونية.

يعد مصطلح الإدارة الإلكترونية من المصطلحات الإدارية الحديثة التي أفرزتها ثورة تكنولوجيات المعلومات والاتصال NTIC، والتي أضحت محل اهتمام الدارسين والباحثين في مختلف الحقول المعرفية، نتيجة لما تحمله من متغيرات و أبعاد متنوعة و لما تحققه من مزايا و فوائد للمنظمات العمومية من حيث رفع كفاءتها و فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها. في هذا الإطار وردت العديد من التعاريف للإدارة الإلكترونية منها تلك المقدمة من طرف المؤسسات الدولية، و منها الأكاديمية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

يعرف البنك الدولي الإدارة الإلكترونية بأنها: " مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة و فعالية و شفافية و مساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى مواطن و مجتمع الأعمال، و تمكينهم من المعلومات، بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد، و يعطي الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة".

كما تعرف الإدارة الإلكترونية بأنها:" استخدام تكنولوجيا المعلومات، خاصة تطبيقات الأنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية، لدعم و تعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والدوائر الحكومية المختلفة بشفافية و كفاءة عاليتين، بما يحقق العدالة والمساواة".(بدر محمد السيد اسماعيل القزاز2015، ص.23) .

وهناك من يعرفها بأنها: "قدرة الجهاز الحكومي بمختلف وحداته أو أجهزته الإدارية و مرافقه العامة على تقديم و أداء الخدمة العامة، والمعاملات والإجراءات الحكومية لجمهور المتعاملين معه، سواء كانوا من الأفراد أو الشركات، بكل سهولة و يسر عبر شبكة المعلومات الدولية –الأنترنت- من أي ماكن، و دون تقيد بزمن معين".(عبد الفتاح بيومي حجازي 2008، ص.154) . من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها: "استخدام الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات خاصة شبكة الأنترنت و شبكات الاتصال الأخرى، لدعم و تعزيز حصول المواطنين و قطاع الأعمال على الخدمات والمعاملات الإدارية بسرعة و سهولة و فعالية وبما يحقق الشفافية و العدالة".

ب-خصائص الإدارة الإلكترونية:

يمكن تلخيص خصائص الإدارة الإلكترونية فيما يلي:

-استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أداء الأعمال و تقديم الخدمات.
-تأكيد رفع الكفاءة في الأداء و تحقيق الفاعلية في التعامل.
-القضاء على الهرمية والبيروقراطية في التنظيم.
-تبسيط إجراءات العمل ووضوحها و تقليل الاستعمال الورقي.
-الاستجابة السريعة لمتطلبات الزبائن و منظمات الأعمال، من خلال التفاعل فيما بينهم و انخفاض أوقات إنجاز الأعمال.(عادل حرحوشالمفرجي و أخرون2007،ص.13) .
-تتجاوز الحدود الزمانية والمكانية التي تقيد حركة التعاملات.
-اعتماد مبدأ التكامل لاستثمار الجهد والوقت والحيز المكاني.
-توفير المتابعة والمراقبة الإلكترونية لسير الأعمال واستبدال البريد الصادر والوارد بالبريد الإلكتروني الذي يوفر المزيد من الوقت والجهد والتكلفة.
-الإدارة الإلكترونية هي وسيلة لرفع و تحسين أداء الحكومة.
-تتميز الإدارة الإلكترونية بأنها تنظيم غير جامد، فهي تعمل من خلال المؤسسات الشبكية والذكية التي تعتمد على صناعة المعرفة.(سليمة بن حسين2014،ص.216).

ب-فوائد الإدارة الإلكترونية:

إن انتشار استخدام الإدارة الإلكترونية جاء نتيجة الفوائد الكبيرة التي نتجت عن تطبيقها، و لذا بدأت الدول تتسابق في تطبيقها في إدارتها لكونها توفر المزيد من المزايا لتحسين الخدمات المقدمة،

و يمكـــن أجمـــال فوائـــد الإدارة الإلكترونيـــة فـــي النقـــاط التالية:(ســـليمة بـــن حســـين، مرجـــع ســـابق ذكره،ص.ص.225-226).

- تساهم في سرعة أداء الخدمات بفضل سرعة تدفق المعلومات الإلكترونية.
- تســاهم في تخفـيض تكـاليف و أعبـاء المنظمـة، حيـث أن الإدارة الإلكترونيـة عكـس الإدارة التقليديـة لا تســتهلك كميــة كبيــرة مــن الأوراق و الأدوات الكتابيــة و لا تحتــاج لعمالــة كبيــرة، ممــا ســاعد علــى معالجة و التغلب على مشكلة حفظ البيانات وتوثيقها.
- تســاهم في تبســيط و اختصــار الإجــراءات الإداريــة، خاصــة مــع توفيرهــا إمكانيــة التنقــل للمــواطن إلى الإدارة، و كـذلك تقليصـها مـن التعقيـدات الإداريـة، و ذلـك بفضـل زيـادة طاقـة العمـل، و تقليـل الحاجـة إلى السـفر والمقـابلات و تبسـيط الاجـراءات التي تـؤدي إلى تحسـين الخـدمات بفضـل برمجـة سير المعلومات و أداء الخدمات إلكترونيا.
- تسـهيل إجـراء الاتصـالات بـين الـدوائر الإداريـة المختلفـة داخـل المنظمـة نفسـها، و كـذا مـع المنظمـات الأخرى، و توفير الأرشفة التلقائية للمعلومات والحصول على معلومات دقيقة و موثوقة.
- تعزز مركزية الإشراف، مما يتيح للإدارة السيطرة عليها و تأمين حماية و أمن المعلومة.
- تســاعد علــى تعزيــز مفهــوم الأداء الجيــد للخدمــة، و كــذا مفهــوم إدارة الجــودة الشــاملة مــن خــلال تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- تســاعد الإدارة الإلكترونيــة الإدارة العليــا للمنظمــات في اتخــاذ القــرارات في الوقــت المناســب و ذلــك بفضـل تـوافر البيانـات الدقيقـة والضـرورية عنـد الحاجـة إليهـا فضـلا عـن التزود بالتغذيـة العكسـية عن كل الأنشطة و الاحتياجات.
- إن الإدارة الإلكترونيــة تلغــي المســتويات الإداريــة المتعــددة، بــل يمكــن القــول بأنــه لا يوجــد ســواء مستوى إداري واحد متصل بالشبكة، تصبح الشبكة هي الإدارة.
- تســاهم الإدارة الإلكترونيــة في تحقيــق التميــز مــن خــلال تحســين أداء خــدماتها و تطويرهــا بشــكل يقضي على البيروقراطية، و يخفض من تكلفتها.
- إن الإدارة الإلكترونيــة أكثــر ملائمــة لمتطلبــات الحاضــر والمســتقبل لأنهــا توســع مــن المشــاركة بــين جميــع أصــحاب المصــالح داخــل المنظمــة أو خارجهــا ممــا يجعــل الشــفافية والوضــوح في أعلــى مستوياتها.
- تــوفر الإدارة الإلكترونيــة التحفيــز للجميــع علــى التفاعــل المثمــر والوجــود المســتمر مــع المنظمــة دون الحضور إلى الإدارة، مما يضيف إلى قيمة المنظمة و يدفعها إلى تثبيت الميزة المستدامة لها.
- تبســيط الإجــراءات داخــل المؤسســات العموميــة ممــا يــنعكس إيجابــا علــى مســتوى الخــدمات التــي تقدم إلى المواطنين.

ج-متطلبات الإدارة الإلكترونية:

إن الإدارة الإلكترونيــة شــأنها شــأن أي مشــروع أو برنــامج أخــر يحتــاج إلى تهيئــة البيئــة المناســبة والمواتيــة لطبيعــة عملــه كي يــتمكن مــن تنفيــذ مــا هــو مطلــوب منــه وبالتــالي يحقــق النجــاح والتفــوق، فــالإدارة لبنــة بيئتهــا تــؤثر و تتــأثر بكافــة عناصــر البيئــة المحيطــة بهــا و تتفاعــل مــع كافــة العناصــر السياســية

والاقتصادية والاجتماعية، والثقافية و التكنولوجية، لذلك فإن مشروع الإدارة الإلكترونية يجب أن يراعي عدة متطلبات: (محمد محمود المكاوي2011، ص.ص.116-117).

- البنية التحتية، إذ أن الإدارة الإلكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات، بنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية و اللاسلكية تكون قادرة على تأمين التواصل و نقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة و بين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.
- توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية والتي تستطيع بواسطتها التواصل معها و منها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة و الهاتف الشبكي و غيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال بالشبكة العالمية أو الداخلية في البلد بأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.
- توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالأنترنت، و نشدد على أن تكون الأسعار معقولة قدر الإمكان من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الإلكترونية في أقل جهد و أقصى وقت و أقل تكلفة.
- التدريب و بناء القدرات، وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر و إدارة الشبكات و قواعد المعلومات و البيانات اللازمة للعمل على إدارة و توجيه الإدارة الإلكترونية بشكل سليم يفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة، أضف إلى هذا أنه يحجب نشر ثقافة استخدام الإدارة الإلكترونية و طرق ووسائل استخدامها.
- وجود التشريعات و النصوص القانونية التي تسهل عمل الإدارة الإلكترونية، و تضفي عليها المشروعية و المصداقية و كافة النتائج القانونية المترتبة.
- توفير الأمن الإلكتروني و السرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات و نصوص الأرشيف الإلكتروني من أي عبث.

2-مفهوم الفساد الإداري.

أ-تعريف الفساد الإداري.

تعددت تعاريف الفساد الإداري حسب طبيعته و نوعه و حجمه، و يمكن تتبع هذا المفهوم من خلال التعاريف المؤسساتية والأكاديمية التالية: عرفت منظمة الشفافية العالمية الفساد الإداري على أنه: "سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية".(خالد حيواني2015، ص.53). أما البنك الدولي فيعرف الفساد الإداري بأنه: "استخدام الوظيفة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة". (خيرة بن عبد العزيز 2014،ص.328).

ويعرف بعض المفكرون الفساد الإداري بأنه: "ذلك السلوك الإنساني الذي يدل على الانحراف في الالتزام بأخلاقيات الوظيفة العامة و ممارسة القواعد والمبادئ الحاكمة للإدارة العامة لتحقيق مصلحة شخصية عامة أو معنوية تتعارض مع المصلحة بصرف النظر عن جسامة و درجة هذا السلوك". (خيرة بن عبد العزيز،مرجع سابق ذكره، ص.52).

وعموما يعبر الفساد الإداري عن اختلال وظيفي و سلوك منحرف عن القوانين والإجراءات والواجبات الرسمية للوظيفة العامة، التي تجسدها الانحرافات الإدارية والوظيفية والقانونية التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهامه، عن طريق أخذ الرشوة أو الامتيازات لتقديم الخدمات، المحاباة، المحسوبية، استغلال النفوذ، و ذلك لتحقيق مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة، مما يؤثر على مبدأ العدالة و تكافؤ الفرص لدى المواطنين و طالبي الخدمة العامة.

ب-أسباب الفساد الإداري.

تعددت أسباب الفساد الإداري بتعدد أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذا فقد حدد البنك الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد الإداري أبرزها: (المرجع نفسه، ص.328).

-تهميش دور المؤسسات الرقابية، و قد تكون تعاني من الفساد هي نفسها.

-وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة.

-حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.

-ضعف مؤسسات المجتمع المدني و تهميش دورها.

-توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد.

إضافة إلى ما سبق، هناك العديد من الأسباب والعوامل الأخرى التي أدت إلى بروز ظاهرة الفسادالإداري و تكريسه كثقافة و ساهمت في انتشار ممارسته داخل المجتمعات، يمكن إجمالها في الآتي: (بوزيد سايح 2013، ص.ص.120-121).

-أسباب ذاتية: هي أسباب مرتبطة بشخصية الموظف أو القائد و رغباته الذاتية، و مستواه الثقافي والتعليمي.

-أسباب اجتماعية: متمثلة في العادات والتقاليد والأعراف السائدة والضغوطات الاجتماعية، والتي توفر المناخ الملائم لانتشار مظاهر المحسوبية، الرشوة، استغلال النفوذ...إلخ.

-أسباب تنظيمية و إدارية: ضخامة الجهاز الإداري من خلال التوسيع والتقسيم الإداري، و زيادة عدد الموظفين يخلق اجراءات إدارية معقدة في التنفيذ بسبب كثرة و عدم وضوح التعليمات و غياب المعايير الدقيقة لقياس الأداء و ضعف أخلاقية الإدارية (الوظيفة العامة) شجع الموظفين على الممارسات والتصرفات التي تحقق المنافع الخاصة، و خصوصا في ظل البيروقراطية و ضعف أو انعدام الرقابة على الأجهزة الحكومية.

-أسباب تشريعية: منها ضعف القوانين التشريعية و غياب قوانين ردع جريمة الفساد.

-أسباب سياسية: و تتمثل في الولاء السياسي في تعيين الموظفين السياسيين والقياديين الإداريين من الدرجة العليا، مما يفتح أبواب المحسوبية السياسية و غياب أجهزة الرقابة والمحاسبة، و عدم وجود مؤسسات و منظمات مستقلة تعنى بمكافحة الفساد.

- أسباب اقتصادية: و تتمثل فيما يلي:
- المستوى المتدني لدخل الفرد في الدول النامية.
- ضعف الحوافز و المكافئات الوظيفية و تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين.
- التخلف في التعليم و انتشار مظاهر الأمية.
- تعقد التنظيم الإداري و غياب الشفافية في المعاملات الاقتصادية و عدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة.
- فرض ضرائب عالية و قيود على الأنشطة الاقتصادية.
- ضعف المجتمع المدني و عدم الاستقرار الاجتماعي بسبب الجريمة المنظمة.
- ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة و اتجاه الكثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي.
- معدلات نمو اقتصادي منخفض و غير منتظم و انتشار البطالة.

بشكل عام تتمثل أسباب الفساد الإداري في تشابك الاختصاصات للوحدات الإدارية و غياب الأدلة الجزائية المنظمة للعمل، و عدم وضوح السلطات والاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية والاعتماد على الفردية والشخصيات في العمل، مما يؤدي إلى استغلال الوظيفة العامة. كذلك ضعف الدور الرقابي على الأعمال و عدم وجود معايير واضحة للتعيين في الوظائف العامة أو القيادية مما يؤدي إلى سوء اختيار القيادات والموظفين، إضافة إلى عدم تفعيل مبدأ العقاب و تطبيق القانون على المخالفين أو المستغلين، و ضعف المسؤولية الإدارية عن الأعمال الموكلة أو المحاسبة عليه. (خالد حيواني، مرجع سابق ذكره، ص.ص.53-54).

ج-مظاهر الفساد الإداري.

تتجلى مظاهر الفساد الإداري في الانحرافات التالية: (بوزيد سايح، مرجع سابق ذكره، ص.ص.119-120).

- الرشوة والسرقة والاختلاسوالتزوير.
- تقاضي العمولات و قبول الهدايا و الإكراميات.
- التلاعب بمحتويات الملفات في الجهات الرسمية و بالأختام الرسمية و بيع الوظائف والترقيات.
- الابتزاز و استغلال النفوذ.
- الحصول على قروض من الجهات العامة.
- استثمار موارد الدولة لتحقيق مكاسب خاصة.
- بيع الطوابع الخاصة برسوم الخدمات و التآمر ببيع بعض الأوراق الرسمية.
- المساعدة في التهرب من الضرائب والتزوير في التقديرات الضريبية.
- التلاعب بتحرير المخالفات النظامية و انتهاك اللوائح والأنظمة و التآمر مع غاسلي الأموال.
- التدخل في أعمال السلطة القضائية.

د-تأثير الفساد الإداري على أداء المنظمات العمومية:

يظهر تأثير الفساد الإداري على المنظماتالعمومية[1] المكلفة بإشباع حاجات المواطنين ، من خلال مخرجاتها أي الخدمة العمومية، والتي تعتبر المتضرر الأول من تدني مستوى العمل الإداري و انحراف سلوكياته، نتيجة انتشار الفساد بكل مظاهره، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

- الحد من فعالية نتائج جهود التنظيم الإداري و عدم جودة الخدمة العمومية لوجود أشخاص و موظفين فاسدين يعملون على مقاومة هذه الجهود و استغلال الخدمة المدنية لتحقيق مصالحهم الشخصية.
- إعادة الجهود الرقابية، و إجراءات المحاسبة والمساءلة في الأجهزة الحكومية.
- المستويات العليا من التعقيدات الناتجة عن طول الإجراءات الإدارية، مما يضفي على الخدمة العامة طابع التذاخر في الإنجاز.
- الضعف الناتج عن تدني مستوى أداء العاملين، الذي يكون غالبا بسبب قلة الخبرة والتجربة في ميدان العمل و طرق تلبية حاجات الأفراد.
- النقص الكلي أو الجزئي الحاصل على مستوى الموارد المادية من توفير معدات و تجهيزات خاصة بالخدمة العامة.
- عدم مواكبة التطورات التكنولوجية، والتحول نحو العصر الرقمي، مما أدى إلى غياب دور التكنولوجيا كعامل مسير ومسهل للخدمة العامة.
- ظاهرة شخصنة القطاع العام، عن طريق استغلال موارده المالية أو تجهيزاته الإدارية، و جعلها متمحورة حول خدمة أطراف و جهات دون مراعاة خدمة الصالح العام.
- الجمود التنظيمي داخل منظمات الخدمة العامة.
- تحول المرافق العامة أو المنظمات العامة إلى أماكن للرشوة، وربط العلاقات الوطيدة بين مقدمي الخدمة العامة و المواطن.
- انغلاق المنظمات العامة أمام الرأي العام و غياب الحوار الذي يكون المواطن بصفته طالب للخدمة العامة طرفا فيه، و غياب الاتصال بين منظمات الخدمة العامة و مختلف الجماهير.
- نقص و غياب استراتيجية التطوير و التغيير التنظيمي داخل منظمات الخدمة العامة، مما أضاع فرص الارتقاء بمستوى خدماتها.
- مقاومة التغيير داخل المنظمات العامة و محاولة كبح مبادراته من طرف العاملين و الموظفين في جهاز الخدمة العامة بهدف حماية مصالحهم والإبقاء على امتيازاتهم. (خالد حلواني، مرجع سابق ذكره، ص-ص.66-67).
- افتقار الابتكار والتطوير الناتج عن السياسات المخططة و المدروسة للتغيير في عمليات و إجراءات إنتاج و تقديم الخدمة العامة للجمهور.
- ضعف نظم المتابعة و التقييم للخدمات العامة و تحقيق الرقابة الفعالة، بغرض التحقق من وصول هذه الخدمات للمواطنين وفقا للقوانين والتشريعات المنظمة لها. (مريزق عدمان 2015 ص-ص.21-22).

التضخم الوظيفي وتدني مستوى الأداء الإداري ناتج عن تفريط الموظفين في معايير أداء الواجب الوظيفي والرقابي، و المهني، و أخلاقيات و قيم العمل التي تتطلبها الوظيفة العامة، المجسدة في انتشار مظاهر الفساد من رشوة و اختلاس والتزوير، و محسوبية و إهمال، في ظل غياب القيم المؤسسية القائمة على معايير النزاهة والعدالة والمساءلة والشفافية، ينعكس سلبا على جودة الخدمة العمومية التي تقدمها المؤسسات العمومية للمواطنين.

II-مبادئ الحكم الراشد ودور الإدارة الإلكترونية في تعزيزها و مكافحة الفسادالإداري.

1-العلاقة التبادلية بين الفساد الإداري والحكم الراشد.

إذا كان الحكم الراشد[2] يبنى على أسس و مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة و سلطة القانون، فإن استشراء الفساد يوطد على وجه الخصوص لأسس سوء الحكم (بدر الدين الحاج علي 2015،ص.101). أو الحكم السيء أو غير الصالح Poor Gouvernance. والتي يمكن أجمالها في الآتي: (بدر الدين الحاج علي 2015 ص.101).

-الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، و بين المال العام والخاص، و يتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.

-الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، ولا يطبق مفهوم حكم القانون.

-الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي والمضاربات.

-الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية و تدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة و سوء استخدامها.

-الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة و مغلقة و غير شفافة للمعلومات، و لعملية صنع القرار بشكل عام، و عمليات وضع السياسات بشكل خاص.

-الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و انتشار ألياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

-الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم و ضعف ثقة المواطنين به، مما قد يدفع مصادرة الحريات و انتهاك حقوق الإنسان و سيادة التسلط.

والفساد ينتقص من حكم القانون و يضعف القيم القانونية، كما أنه يقوض من شرعية الحكومة من خلال تقليل ثقة الشعب في الجهاز الحكومي، و أخيرا يضعف القواعد المؤسسية عن طريق إضعاف المساءلة والشفافية والنزاهة. ومن هذا المنطلق كان لابد من رسم السياسات الكفيلة بمحاربة هذه الظاهرة و بالتالي تحقيق التنمية المستدامة، و لعل من أبرز التوجهات الراهنة هو تبني معايير و مبادئ الحكم الراشد القائم على الشفافية والمساءلة كمبدأين يستهدفان إيجاد بيئة مستقرة للأعمال، و إدارة فعالة و كفؤة و منصفة و شفافة على صعيد مؤسسات الدولة، و تشكيل صورة أكثر دقة

لمحاربة ظاهرة الفساد، فالمساءلة و الشفافية مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الأخر. (بوزيد سايح، مرجع سابق ذكره، ص.117).

الالتزام إذا بالحكم الراشد و مبادئه هو بمثابة وقاية من الفساد، لذا ينبغي الاعتناء الجيد باختيار المسؤولين مهما اختلفت وظائفهم، و تحديد مهام مؤسسات الدولة المعنية بوضع السياسات و تنفيذها وفقا لأسس تكفل حدا من الكفاءة، فضلا على ضرورة انسجامها مع القانون و قواعد الإدارة الرشيدة. (بدر الدين الحاج علي، مرجع سابق ذكره، ص.101).هذا فضلا عن توسيع دائرة المشاركة الشعبية بمعناها الشامل سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا. هذه المشاركة التي تتيح للمواطن فرصة مراقبة كافة البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة نفسها، و ضبطها و تصحيح مسارها. من خلال إفساح المجال أمام حرية تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لكل الأطراف المعنية. (بومدين طاشمة، مرجع سابق ذكره، ص.ص.139-140).

إن هذه الإجراءات والمطالب تعد المقدمات الأساسية المهدة لإصلاح الحكم و مكافحة الفساد، و من ثمة تهيئة البيئة الملائمة لتعميق و ترسيخ البديل التنموي الشامل المستديم و المتوازن الذي يتيح الفرص لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار والأمن داخل المجتمع بوجه عام. (المرجع نفسه، ص.140).

وبالتالي فإن عملية مكافحة الفساد المالي والإداري هي المحور الرئيس للحكم الراشد، كونها تمثل تهديدا خطيرا لعمليات التنمية والإصلاح، خاصة و أن الإدارة الرشيدة يجب أن تعمل على صياغة قرارات و إيجاد أنظمة تستند على محور الشفافية، والذي تعد الركيزة الأساسية للمعاملات الحكومية و معاملات الإدارة العامة والخاصة كذلك.(وفاء رايس و ليلى بن عيسى 2013، ص.11).لذلك نؤكد على أنه كلما كانت مؤشرات الحكم الراشد جيدة، كلما قلت معدلات الفساد، والعكس صحيح. لأن الحكم الراشد بما يقدمه من إطارا شفاف و فعال لتقديم الخدمة العمومية يشكل أرضية صلبة لتحسين الأداء الإداري للمنظمات العمومية و محاربة البيروقراطية و الفساد الإداري و تحقيق رضا المواطن.

2-مكافحة الفساد الإداري و تعزيز مبادئ الحكم الراشد في ظل الإدارة الإلكترونية.

إن القرن العشرين تميز بالعديد من التطورات و التحديات التي كان لها الأثر الواضح و المباشر في الإدارة العامة، و من بين أهم هذه التحديات تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات TIC. و لكي يتمكن الجهاز الحكومي من مواجهة هذه التغيرات والتحديات، كان ملزما على ضرورة إحداث تغييرات جذرية في أسلوب الإدارة داخل المنظمات الحكومية و كيفية تقديمها للخدمات، و هذا ما يستلزم تبني مفهوم الإصلاح الإداري[3] الذي يتناسب والتغيرات التي يمر بها الجهاز الحكومي. (يوسف أزروال، مرجع سابق ذكره، ص.109).

أساس الإصلاح الإداري الحرص على التجديد والتغيير في مختلف هياكل و استراتيجيات سير العملية الإدارية ، والتجديد في البناء التنظيمي للحكومة و التركيز على الاستخدام الكفء و الأمثل للمدخلات المستخدمة في تقديم الخدمات، مما يؤدي إلى ترشيد الإنفاق و رفع مستوى الكفاءة الإدارية. و الأكثر من ذلك الاهتمام بالموظف العام ، و ذلك بإرساء الشفافية والعدالة في التعيين في الوظائف

العمومية، و معالجة التضخم في الجهاز الإداري، و تحسين نظام الأجور كون أنه إحدى السبل التي تقلل فرص الفساد، كما يتطلب الإصلاح أيضا تفعيل أخلاقيات الوظيفة العامة، و هذا بالاعتماد على مجموعة من المقاييس أهمها وضوح المعايير الأخلاقية التي يجب أن تكون مكتوبة في أطر قانونية و معلنة في أماكن عامة. (بدر الدين الحاج علي، مرجع سابق ذكره، ص.102).

في هذا الإطار تأتي الإدارة الإلكترونية كآلية فعالة تهدف بالدرجة الأولى لإرضاء المواطن و إشباع حاجاته المتعددة عبر الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية من جهة، و من جهة أخرى تخفيف الأثار السلبية لظاهرة الفساد الإداري و تخريب البنية الوظيفية للعلاقة النسيجية بين تدني مستوى الخدمة العمومية و انتشار ظاهرة الفساد الإداري. حيث تعمل الإدارة العامة الإلكترونية على إرساء قواعد الشفافية و توفير المعلومات بسهولة، والشفافية كذلك في الحصول عليها، و هذا الأمر يؤدي إلى تعزيز روح الديمقراطية الإدارية، و يساهم في تطوير العلاقة بين سلطات الدولة و إدارتها العامة، إلى تعاون أفضل في نشر المعلومات التي تساعد المختصين على إصدار القرارات السليمة.(بدر محمد السيد إسماعيل القزاز، مرجع سابق ذكره، ص.349).والأكثر من ذلك كما تحقق الإدارة الإلكترونية الفعالية والفاعلية، بحيث تكون الفاعلية في التنظيم وظائف الهياكل الحكومية التي تعمل على تقديم الخدمات، بتقليل التكاليف و أجال الحصول عليها، و تحقيق جودة الخدمات حسب متطلبات المواطنين. و من أجل الوصول إلى هذا الهدف، يجب تبسيط قدر المستطاع الإجراءات الإدارية و تحرير الإدارات والمنظمات والمواطنين من الأعباء الإدارية الثقيلة. و في هذا السياق، بإمكان الإدارات التركيز على الخدمات والإجراءات الضرورية فقط، وبذلك يستفيد المواطن من الخدمات التي تلبي احتياجاته الحقيقية بأقل وقت و أكثر جودة. (عدمان مريزق 2015،ص.93).

يعد عنصر الشفافية من أهم دعائم الحكم الراشد حيث يؤدي غياب الشفافية و تعقيد الإجراءات و عدم الالتزام بالتطبيق الصارم للقوانين إلى تعطيل الأداء الحكومي و بالتالي تعطيل مصالح الشعب.(محمد الشايب2009، ص.89).و تحقيق الشفافية يتأتى من خلال الإتاحة الكاملة والمتساوية لكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات و الخدمات العامة للجميع من أفراد و مؤسسات حكومية أو خاصة في التوقيت الذي يسمح بفرص متساوية في التعاملات الحكومية، و في الإدارة الإلكترونية المواطن يستطيع أن يصل مباشرة بموضوعه إلى أي مختص سواء كان هذا الشخص رئيس للقطاع أو وزيرا أو رئيسا للوزراء، أو حتى كما نرى ما يحدث في البيت الأبيض الأمريكي من إمكانية التواصل المباشر مع رئيس الدولة من خلال ما يطلق عليه التواصل المباشر مع الرئيس. فإتاحة المعلومات التفصيلية عن الأداء الحكومي على شبكة الأنترنت ومن ثم تحجيم الفساد الإداري و إعطاء المواطن الحق في مساءلة الحكومة. (عدمان مريزق، مرجع سابق ذكره،ص.91).

تمثل شبكة الأنترنت –بالنسبة للحكومات- أكبر شبكة لإتاحة المعلومات في إطار من التفاعلية بين المرسل والمتلقي و من أجل ذلك بدأ استخدامها بكثافة في بناء العلاقات جديدة بين الإدارة الحكومية و بين الأطراف المستفيدة من مؤسسات الأعمال أو المواطنين، هذا و يمكن تحقيق هذه الثقافة من خلال عدة طرق من أهمها ما يلي: (محمد الصيرفي 2007، ص.ص.100-101).

1-إتاحة المعلومات عن الأنشطة الحكومية: بدأت العديد من الحكومات والمؤسسات التنفيذية المختلفة في إتاحة معلوماتها على شبكة الأنترنت و ذلك لتوفير هذه المعلومات بصفة مستمرة للمواطنين والمستثمرين.

وقد استخدمت العديد من الدول الأنترنت في الترويج لخططها المستقبلية و مشروعاتها التنموية.

2-إتاحة القوانين واللوائح الحكومية على شبكة الأنترنت: بدأت الدول المتقدمة في إتاحة كافة القوانين واللوائح الحكومية على شبكة الأنترنت بصورة تحقق لأي مستخدم –التعرف الكامل على كافة القوانين واللوائح الحكومية التي تحكم موضوع معين أو قضية بذاتها.

وتمثل قاعدة معلومات ليكيس الأمريكية أبرز قاعدة بيانات تشريعية متاحة على شبكة الأنترنت و يمكن من خلالها لأي مستفيد سواء كان مؤسسة أعمال أو مواطنين –التعرف على الإطار القانوني والتنظيمي للقضية أو الموضوع الذي يشغله.

وعندما تكون الأولوية هي زيادة الشفافية والمساءلة والمصداقية في القوانين والإجراءات فإن الإدارة الإلكترونية تصبح سلاحا جيدا لمواجهة الفساد. (المرجع نفسه، ص.ص.349-350).

كما أصبح من ممكن في ظل الإدارة الإلكترونية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تفعيل عمل المفتشين و المراقين في اكتشاف مكامن الفساد من خلال تسهيل الربط الإلكتروني للمنظومة الإلكترونية للأجهزة الرقابية مع التشكيلات التنفيذية التي تعمل الأجهزة الرقابية على رقابتها و مع كافة المستويات التنظيمية التنفيذية و توفير قنوات اتصال فاعلة و سريعة بين أقسام المنظومة الرقابية بالشكل الذي يمكنها من تحقيق مهامها.

و تأسيسا على ذلك فإنه لاشك أن الرقابة الإلكترونية[4]تحقق استخداما فعالا لأنظمة و شبكات المعلومات القائمة على الأنترنت بكل ما يعنيه من فحص و تدقيق و متابعة أنية و شاملة (المرجع نفسه، ص،ص.359،353).لكل الأنشطة والعمليات الإدارية لتحديد الانحرافات و النقائص و إعطاء التنبيه بشكل إلكتروني بشأنها.

هذا فضلا عن توفير الجهد والوقت والنفقات، فالإدارة الإلكترونية تساعد على سرعة أداء الخدمة العامة بأسرع الطرق، و يمكن إنهاء الخدمة مع الإدارة في ثوان أو دقائق معدودة منذ الدخل إلى شبكة الأنترنت، حيث يدخل الفرد على الخط مباشرة ولا يقف في الصف انتظارا لدوره، و لذلك فالمأمول أن نظام الإدارة الإلكترونية يقضي على كل ألوان الانحراف والفساد الإداري كالرشوة والتعقيد والروتين الإداري، كما يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية على تعدد العاملين في أداء الخدمة، و يعمل على تقليص الإجراءات الإدارية، ويساعد على إمكانية حفظها، و أرشفتها بطريقة إلكترونية أمنة، تساعد على سرعة تداولها، و نقلها بين الجهات الإدارية المختلفة. (نورة بنت ناصر الهزاني 2008، ص.168).

يوضح التقرير السنوي لعام 2003 لمنظمة مكافحة الفساد الدولية إلى أهمية الحكومة الإلكترونية في تعزيز شفافية العمل الحكومي حيث يؤكد على أنه: "لتخفيف الفساد بشكل فعال فإنه

من الضروري العمل على وضع قوانين من ضمن أهداف مكافحة الفساد و بشكل فعال والتي من شأنها أن تؤدي إلى درجة كبيرة من الشفافية والمحاسبة..".

لذا تعد الحكومة الإلكترونية من الوسائل المتطورة والتي سلط عليها الضوء لمكافحة الفساد حيث تؤدي تطبيقاتها بصفة عامة، الهواتف الخلوية، الأنترنت، و تكنولوجيا المعلومات والاتصال بصفة خاصة إلى تمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات، و بالتالي تلافي الغموض و الضبابية، حتى يتسنى للمواطنين عملية المشاركة في صنع القرار، و إمكانية المطالبة بحقوقهم المدنية. (محمد الشايب2009، مرجع سابق ذكره، ص.89).

والحكومة الإلكترونية وفقا لذلك تشمل عملية نشر المعلومات على موقع من مواقع الأنترنت حيث يمكن للمواطنين أن يحصلوا على طلبات لخدمات حكومية متنوعة، و قد تتضمن أيضا تسليم الخدمات فعليا كتقديم و تسجيل الضرائب و تجديد الرخص، و بالتالي فإن الفائدة من تقديم الخدمات بواسطة الكومبيوتر، تشمل الملائمة (من حيث المكان والزمان) مع أوقات أقصر للانتظار حيث من الممكن أن تذهب أجهزة الحكومة الإلكترونية في الانطلاق نحو شفافية أكبر و فساد إداري أقل.(المرجع نفسه، ص.90).

بناء على ما سبق فإن من الأهداف الأساسية للإدارة الإلكترونية هي أن تضع مكافحة الفساد الإداري و تحقيق الشفافية والمحاسبة والمرونة والدقة في العمل ضمن أولويات العمل الإداري بالشكل الذي تؤدي إلى تحسين الأداء وإنجاز الوظائف بكفاءة وفعالية، عبر إيصال المعلومات و تقديم الخدمات وانجاز المعاملات بشكل سريع و عادل و شفاف إلى كافة المواطنين أفراد و مؤسسات، بالإضافة إلى ضمان صرامة تطبيق القوانين، و أخيرا بناء القدرات والمهارات الوظيفية لدى الإداريين. و بالتالي الربط بين أهداف الإدارة الإلكترونية و أهداف مكافحة الفساد الإداري و تحقيق عنصر الشفافية والمحاسبة والسرعة والمرونة والتي تعد في حد ذاتها مدخلا مهما لتعزيز الحكم الراشد.

خاتمة:

أصبح الفساد الإداري تهديدا خطيرا لنظم الأجهزة الإدارية، بسبب انتشار مظاهره و أساليبه السلبية بشكل سريع و مخيف في كل أجزاءها. و ذلك نتيجة جملة من الأسباب والعوامل الأخلاقية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتشريعية.

يؤثر الفساد الإداري بكل مظاهره سلبا على الإدارة و يحرفها عن هدفها الأساسي و هو المصلحة العامة المجسدة في تقديم الخدمة العمومية التي تبقى المتضرر الأول من تدني مستوى العمل الإداري و انحراف سلوكياته. لذلك تعتبر السيطرة على الفساد الإداري مسعى طويل المدى يتطلب أليات فعالة تقوم على الإصلاح الإداري و الانفتاح وتكريس الشفافية والمساءلة و المشاركة و تفعيل الرقابة الإلكترونية للكشف عن كل الانحرافات والتجاوزات والممارسات غير القانونية، بالشكل الذي يقوي المؤسسات الإدارية و يحسن أدائها ويحقق النزاهة و كفاءة في عملها من جهة، و يعيد بناء الثقة بينها وبين المواطنين من جهة أخرى.

تشكل عملية إرساء مبادئ الحكم الراشد من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية الديناميكية والتفاعلية و التي ترتكز على البعد المعلوماتي والتكنولوجي مطلبا ملحا و ضرورة حتمية لمكافحة ظاهرة الفساد الإداري بكل مظاهره السلبية. و هو ما يستدعي تضافر جهود كل أطراف المجتمع –الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني- لتوفير البيئة الملائمة التي تسمح بالمشاركة والمحاسبة والشفافية في العمل الإداري.

يساهم تجسيد الإدارة العامة الإلكترونية في المنظمات العمومية في مكافحة الفساد الإداري من خلال محاربة الكثير من المشكلات التي يسببها، والتي يأتي على رأسها الوساطة والرشوة والمحسوبية والروتين و غيرها من الانحرافات الإدارية والوظيفية والقانونية التي تقف حائلا دون تطور النظم الإدارية، حيث يؤدي استخدام الوسائل التكنولوجيا الحديثة في العمل الإداري إلى القضاء على النمط التقليدي البيروقراطي في تقديم الخدمات العامة والتحول إلى النمط الإلكتروني الذي يتميز بالمرونة والديناميكية و الفعالية، باتجاه تفعيل مبدأ تمكين الإدارة من الاستجابة لاحتياجات المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين بكفاءة وفعالية، بما يوفر الوقت والجهد والتكلفة، و توفير المعلومات الشفافة الضرورة لتحقيق التنمية في جميع المجالات. وبالتالي القضاء على الفساد الإداري بكل مظاهره و تعزيز مبادئ الحكم الراشد: الشفافية والمساءلة والمحاسبة والعدالة التي تعتبر أساس الإدارة العامة الرشيدة.

تطبيق الإدارة الإلكترونية ليست ضمانا للقضاء على الفساد الإداري كلية، و لكنها قد تفتح مجالا أخر للفساد الإلكتروني أمام المسؤولون الفاسدون الذين يتقنون العمل بالتكنولوجيا، الأمر الذي يتطلب توفير كل المتطلبات الضرورية لتحقيق السرية والأمن المعلوماتي و أعلى درجات الرقابة الإلكترونية.

الهوامش:

[1]المنظمات العمومية: المنظمة العمومية هي كل كيان أو ترتيب اجتماعي (هيئة أو جهاز) يقوم بإنتاج و توفير خدمة عمومية بغرض إشباع حاجة عمومية من حاجات المجتمع. أو هي كل مشروع يعجز أو يحجم الأفراد والجماعات الخاصة عن القيام به، إما لضخامة ما يتطلبه من موارد و إمكانيات، أو لقلة أو انعدام الربح المتوقع تحقيقه في الأجل القصير.

[2]يأخذ مفهوم الحكم الراشد بعدين متوازيين، يعكس اولهما فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجواني الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيؤكد على الجانب السياسي للمفهوم، حيث يشمل إلى جانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية. ولقاد ظهر المفهوم منذ عام 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية و محاربة الفساد في الدول الإفريقية جنوب الصحراء Sub-Saharan Africa حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الاقتصادي، و عرفه بأنه: "ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة، كما جاء في نفس التقرير مصطلح الحكم السيء Bad Governance للإشارة إلى بعض خصائص التي يتسم بها أسلوب الحكم غير الرشيد كشخصنة السلطة، و عدم احترام الحقوق الأساسية للإنسان، و انتشار الفساد...، و مع بداية التسعينيات حاول خبراء البنك العالمي تطوير تعريفات أكثر دقة فمن خلال الدراسة التي أجراها سنة 1992 عن أسلوب الحكم والتنمية اعتبر الحكم الراشد أسلوب ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية.
أنظر: - حسين، خ. (2007). السياسات العامة في الدول النامية. بيروت: دار المنهل اللبناني.

- شعراوي جمعة، س. (1999). مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع: إشكاليات نظرية. المستقبل العربي. (249).

[3]الإصلاح الإداري: لقد عرف مؤتمر الإصلاح الإداري في الدول النامية الذي عقدته الأمم المتحدة بجامعة ساكسي عام 1979 بأنه: "حصيلة المجهودات ذات الإعداد الخاص التي تستهدف تغييرات أساسية في المنظمة الإدارية العامة من خلال إصلاحات على مستوى النظام جميعه، أو على الأقل في معايير لتحسين وحدة أو أكثر من عناصرها الرئيسية مثل الهياكل الإدارية والأفراد والعمليات الإدارية". أنظر أزروال، ي. (2016). الحكم الراشد في الجزائر: الأسس النظرية و أدوات التجسيد. الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية.

وعرفه كذلك حسين فائز بأنه: "جهد سياسي و إداري و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي إداري هادف لإحداث تغييرات أساسية إيجابية في السلوك و النظم والعلاقات والأساليب و الأدوات، تحقيقا لتنم ية قدرات و إمكانات الجهاز الإداري، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في إنجاز الأهداف".

أنظر: فايز، ح. (2007). سيكولوجيا الإدارة العامة. عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع.

[4]الرقابة الإلكترونية أو الرقابة بالحاسب الآلي: "اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر و بدقة أكبر.

قائمة المراجع:

1-الحاج علي، ب. ا. (2015). الفساد والحكم الراشد. مجلة البحوث القانونية والسياسية (05).

2-السيد اسماعيل القزاز، ب. م. (2015).دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

3-الشايب، م. (2009). الحكومة الإلكترونية كآلية لتوطيد الحكم الراشد: -دراسة في تطبيقات العالم المتقدم والنامي-. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. جامعة باتنة 1.

4-الصيرفي، م. (2007). الإدارة الإلكترونية. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.

5-المكاوي، م. م. (2011). الإدارة الإلكترونية. الإسكندرية: دار الفكر و القانون.

6-بنت ناصر الهزاني، ن. (2008). الخدمات الإلكترونية والأجهزة الحكومية .الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2008.

7-بيومي حجازي، ع. ا. (2008). الحكومة الإلكترونية: بين الواقع والطموح "دراسة متأصلة في شأن الإدارة الإلكترونية: التنظيم-البناء- الأهداف- المعوقات- الحلول-.الإسكندرية: دار الفكر الجامعي .

8- حرحوشالمفرجي، ع. و أخرون. الإدارة الإلكترونية مرتكزات فكرية و متطلبات تأسيس عملية. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2007.

9-حيواني، خ (2015). التسيير العمومي الجديد كمقاربة لترقية الخدمة العمومية و محاربة الفساد الإداري –دراسة على ضوء التجارب الرائدة: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا و سنغافورة-. رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. قسم العلوم السياسية. جامعة باتنة.

10-رايس، و. و بن عيسى، ل. (26-25 نوفمبر 2013). الحكم الراشد كآلية لمعالجة الفساد في الإدارة العمومية الجزائرية. مداخلة قدمت في الملتقى العلمي الدولي حول: "أليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة". الجزائر. ورقلة.

11-سايح، ب. (2013). دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية –حالة الجزائر-. (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة تلمسان.

12-سليمة بن حسين، س. (2014). دور الإدارة الإلكترونية في تحسين أداء الخدمات الإدارية. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية (07).

13-طاشمة، ب. (2014). إصلاح الحكم و بناء الحكم الصالح كضرورة لتعزيز أمن المواطن في الجزائر. مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. (02).
14-عدمان، م. (2015). التسيير العمومي: بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.